مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: المساعدات الأمريكية إلى مصر ودورها في صناعة القرار السياسي
اسم الكاتب: د. رولا اسماعيل، د. دريد العيسى، مجد علو
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/5839
تاريخ الاسترداد: 2026/06/08 09:42 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

American aid to Egypt and its role in political decision-making

Dr. Rola Ismail*
Dr. Duraid Al-Essa**
Majd Alou***

(Received 24 / 9 / 2022. Accepted 20 / 12 / 2022)

□ ABSTRACT □

The article on American aid to the Arab state of Egypt, aimed to shed light on this aid and its impact on the Egyptian economy and the degree of its impact on the political decisions of the state regarding its political stances towards regional issues and crises and Egypt's use of that aid as a tool to maintain the peace associated with the peace treaty between the state of Egypt and Israel She also referred to the aspects of this aid and its impact on the military, economic, social and cultural sectors of the Egyptian state.

The problem of the research is to know the reality of American aid to Egypt in addition to the aspects of this aid and the goal of providing this aid to the Egyptian government and how it is used by the United States of America in implementing its agenda in the region and the way it is distributed and reduced in time periods and increased in other periods and knowing its impact on the Arab region and the position of Egypt is a regional issue.

* **Associate Professor - Faculty of Economics - Tishreen University - Lattakia - Syria.**
** **Assistant Professor - Faculty of Economics - Tishreen University - Lattakia - Syria.**
*** **Master student - Faculty of Economics - Tishreen University - Lattakia - Syria. majdkh_alou@hotmail.com**

المساعدات الأمريكية إلى مصر ودورها في صناعة القرار السياسي

د. **رولا اسماعيل**[*]
د. **دريد العيسى**[**]
مجد علو[***]

(تاريخ الإيداع 24 / 9 / 2022. قُبِل للنشر في 20 / 12 / 2022)

□ ملخّص □

إن الهدف الاساسي من المقالة هو معرفة حقيقة المساعدات الامريكية الى دولة مصر العربية واثرها على الاقتصاد المصري ودرجة تأثيرها على القرارات السياسية للدولة المصرية فيما يخص مواقفها السياسية تجاه قضايا المنطقة وازماتها واستخدام مصر لتلك المساعدات كأداة للحفاظ على السلام المقترن بمعاهدة السلام بين دولة مصر والكيان الصهيوني ،كما اشارت الى جوانب هذه المساعدات واثرها على القطاعات العسكرية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للدولة المصرية.

كما اوضحت جوانب هذه المساعدات وتواتر كمياتها من عام إلى اخر والهدف من تقديم هذه المساعدات للحكومة المصرية، وكما بينت كيفية استخدامها من قبل الولايات المتحدة الأمريكية في تنفيذ أجندتها في المنطقة وطريقة توزيعها وتخفيضها في فترات زمنية وارتفاعها في فترات أخرى بما يتماشى مع سياساتها في المنطقة، وبالتالي تأثير ذلك على موقف مصر من أحداث المنطقة قضاياها.

الكلمات المفتاحية: المساعدات الامريكية ، القرار السياسي.

[*]**أستاذ مساعد– كلية الاقتصاد – جامعة تشرين–اللاذقية– سورية.**
[**]**مدرس – كلية الاقتصاد – جامعة تشرين–اللاذقية– سورية.**
[***]**طالب ماجستير – كلية الاقتصاد – جامعة تشرين–اللاذقية– سورية.** majdkh_alou@hotmail.com

مقدمة

كانت ولا تزال المساعدات الدولية إلى الدول النامية أو المتلقية للمساعدات تشكل مدخلاً للتدخل في صناعة القرار السياسي، وكانت حكومات تلك البلدان تقع بين مطرقة استقلالية القرار السياسي والاقتصادي وسندان الحصول على المساعدات واستخدامها في تمويل عملية التنمية وتحقيق التقدم الاقتصادي .

إن حركة التغيير في النظام الدولي وبروز الولايات المتحدة الأمريكية كقوة متفردة في العالم وخصوصا بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، وما حصل للدول الكبرى من خسائر عسكرية واقتصادية فادحة مكن الولايات المتحدة الأمريكية من البروز كدولة مانحة للمساعدات حول العالم، مستخدمة إياها في تحقيق أهدافها ومصالحها الاستراتيجية، وكانت منطقة الشرق الأوسط ذات أولوية في هذه المساعدات، بما يؤثر على تغيير توجهات هذه الدول وفقا لرغبة الإدارة الأمريكية ،التي تعتبر المساعدات أداة من أدوات السياسة الخارجية التي تستخدمها في تحقيق مصالحها وأهدافها في الدول المتلقية للمساعدات، نظراً لحاجة هذه الدول للمساعدات وبالإضافة لما تتمتع به المنطقة من مؤهلات استراتيجية واقتصادية وخاصة دولة مصر العربية، كونها دولة محاذية للكيان الصهيوني بالإضافة إلى تحكمها بأهم ممر بحري في الشرق الأوسط بالإضافة إلى مجموعة من الأسباب التي جعلتها من الدول التي يكون للمساعدات الأمريكية جزء وفير منها، ومن خلال هذه المساعدات تم التأثير على القرار السياسي المصري بشكل يتجاوب مع السياسات والتوجهات الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط وعملية ربط هذه المساعدات لمصر بقبولها بشروط اقتصادية وعسكرية، وحتى شروط على المساعدات في قطاع التنمية والمساعدات الإنسانية.

إن المساعدات الأمريكية لعبت دوراً كبيراً في التأثير على السياسات المصرية، وفي نظرتها إلى قضايا متعددة وإلى علاقتها مع البلدان العربية، وكذلك في التحولات في نظام الحكم السياسي في مصر للوصول إلى نظام سياسي يراعي الاتفاقيات الموقعة مع الكيان الصهيوني، وبشكل يخدم مصالح الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة بما يحقق أمن الكيان الصهيوني وتأمين حدوده ومنع حدوث أي خطر يهدده.

ونظراً لأهمية هذا الموضوع في مجال العلاقات الدولية وما له من أثار على الصعيد الدولي، وعلى ذلك فإن موضوع الدراسة يتمحور في إبراز دور المساعدات الأمريكية إلى مصر في التأثير على القرارات المصرية والشكل العام للسياسة المصرية تجاه المنطقة وأحداثها بشكل يحقق المصالح الأمريكية في المنطقة العربية.

عرض مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث في معرفة حقيقة المساعدات الأمريكية إلى مصر بالإضافة إلى جوانب هذه المساعدات، والهدف من تقديم هذه المساعدات للحكومة المصرية، وكيفية استخدامها من قبل الولايات المتحدة الأمريكية في تنفيذ أجندتها في المنطقة وطريقة توزيعها وتخفيضها في فترات زمنية وارتفاعها في فترات أخرى، ومعرفة أثرها على المنطقة العربية وموقف دولة مصر من قضايا المنطقة. ومن خلال دراسة المشكلة يتولد مجموعة من الأسئلة:

1- ما هي أشكال المساعدات الأمريكية إلى مصر؟
2- ما هو دور المساعدات في التأثير على السياسات المصرية؟
3- ما هي أهداف الولايات المتحدة من تقديم هكذا مساعدات؟
4- ما نتائج المساعدات على المجالات الاقتصادية والتنموية والعسكرية التي خصصت لها؟
5- ما هو تأثير هذه المساعدات على السياسات المصرية تجاه أحداث المنطقة العربية؟
6- ما الدور الذي تلعبه المساعدات في المحافظة على معاهدة السلام المصرية مع الكيان الصهيوني؟

أهمية البحث وأهدافه:

تعود أهمية البحث إلى تقديمها فهماً أوسع للمساعدات الأمريكية إلى مصر، كونها عامل أساسي مؤثر في العلاقات الدولية وما تلعبه من تأثير على سياسات وتوجهات القيادة المصرية وفي علاقتها مع الدول وتعاملها معها، بالإضافة إلى أن مصر دولة إقليمية تقع في قلب الشرق الأوسط ذات ثقل سياسي إقليمي و لها دور كبير في المنطقة، وأي تغيير في سياساتها، سيؤثر بشكل أو بآخر على دول المنطقة، سيعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي وكذلك المنهج التاريخي بغية دراسة ومعرفة طبيعة المساعدات الأمريكية والدور الذي تلعبه في التأثير على القرار السياسي، ووصف هذا الدور وتحليله وتقييمه عن طريق مجموعة من الأسئلة والإجابة عليها.

وتتجلى أهداف البحث فيما يلي:

1- معرفة الأهداف الحقيقية للولايات المتحدة الأمريكية من تقديم المساعدات لمصر.

2- تحديد القطاعات المراد تمويلها وأثر المساعدات عليها.

3- تحديد نتيجة هذه المساعدات في التأثير على القرار السياسي في التعامل مع أحداث المنطقة .

4- توضيح دور وعلاقة المساعدات المقدمة لمصر في الأزمات الراهنة في مصر والتغييرات التي شهدتها في الحكم.

الحدود الزمانية والمكانية للبحث: دولة مصر العربية من عام 1990-2018ميلادية

مقدمة

تقدم الدول الغنية في العالم وبعض الاقتصاديات الناشئة المساعدة للدول الفقيرة باسم التنمية الاقتصادية للمساعدة في التغلب على المشاكل التي تواجهها. حيث تحسنت المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية بشكلٍ كبير في معظم دول العالم النامية خلال العقود الثلاثة الماضية. وانخفضت نسبة سكان العالم الذين يعيشون تحت خط الفقر العالمي الأدنى للبنك الدولي من 42 في المائة في عام 1981 إلى 9.2 في المائة في عام 2017. ولقد لعبت المساعدة والتنمية الدولية دوراً مهماً في هذه التحسينات (البنك الدولي، 2021). إذ تعد المساعدة وسيلة مهمة يمكن أن تقدم الدعم بها الدول الغنية إلى الدول الفقيرة النامية. وتم تقديم ما يقرب من 175 مليار دولار كمساعدة من الحكومات المانحة في عام 2015، وهو ما يعادل 0.24 في المائة من الدخل العالمي (Australian Council For International Development, 2017).

وهنالك عدة تعاريف للمساعدات الدولية ومنها تعريف Vélez-Ocampo (2011) إلى أن **المساعدة الدولية**، وفقاً لنظرية النظام العالمي، هي وسيلة لتقييد مسار التنمية في البلدان المتلقية من خلال تعزيز التراكم غير المتكافئ لرأس المال في جميع أنحاء العالم، كما عرفتها من منظور الواقعية السياسية بأنها أداة نشأت في الحرب الباردة تهدف إلى التأثير على الأحكام السياسية للبلدان المتلقية في عالم عالي القطبية، وفي الوقت نفسه من منظور الأممية الليبرالية، فإن المساعدة الدولية هي مجموعة من الإجراءات البرنامجية المصممة لتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في البلدان الناهضة.

أما Cyprian & Josephine(2009) عرفت **المساعدة الدولية** في مصطلحها العام بأنها المساعدة التي تقدمها الدول المتقدمة للدول النامية. وتشير إلى التدفق الصافي للمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من الحكومات والوكالات الدولية والمؤسسات العامة في البلدان الصناعية. كما يشمل المصطلح أيضاً المساعدة (المادية والتقنية) التي تقدمها المنظمات غير الحكومية والوكالات التطوعية إلى البلدان والأشخاص المحتاجين. والهدف الأساسي للمساعدة الإنمائية

الرسمية هو مساعدة البلدان المتلقية على تحسين مستويات "معيشة" شعوبها. وهي تتألف بشكل رئيسي من قروض أو منح إذا كان القرض يشتمل على عنصر منح بنسبة 25٪ على الأقل ويشمل أيضاً قيمة وتكاليف تقديم أشكال أخرى من المساعدة، والخدمات الاستشارية، والمهارات التقنية.

تطور المساعدات الدولية:

مرت المساعدات الدولية بمراحل ذات معالم بارزة نوجزها فيما يلي (الزيد، 2012):

- لإحكام سيطرتها على الأوضاع في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، سارعت الولايات المتحدة إلى إنشاء مؤسسات بريتون وودز وإخراجها إلى حيز الوجود، بعد أن ظلت فكرتها محصورة في إطار النظام الرأسمالي منذ تفجر أزمة الكساد الكبير في الثلاثينات، وقد شهد عام 1944 ميلاد المؤسستين العملاقتين، صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، حيث تركزت أهداف الصندوق في إرساء دعائم نظام مستقر الحركة للمدفوعات الدولية ومعالجة الخلل في موازين المدفوعات والنقد الأجنبي بينما انحصرت أهداف البنك الدولي في تمويل مشاريع التنمية وشؤون الاستثمار.
- لقد شكل البنك الدولي مشروع مارشال لمساعدة أوروبا والذي تبنته الولايات المتحدة عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية أضخم مشروع مساعدات في التاريخ الحديث، وهو المشروع الاقتصادي لإعادة تعمير أوروبا بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية الذي وضعه الجنرال جورج مارشال رئيس هيئة أركان الجيش الأميركي أثناء الحرب العالمية الثانية ووزير الخارجية الأميركي منذ كانون الأول 1947 والذي أعلنه بنفسه في أيار1947 في خطاب أمام جامعة هارفرد كانت الهيئة التي أقامتها حكومات غرب أوروبا للإشراف على إنفاق 13 مليار دولار أميركي قد سميت "منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي"، وقد ساهمت هذه الأموال في إعادة اعمار وتشغيل الاقتصاد والمصانع الأوروبية، في الوقت الذي لم تتجاوز فيه المساعدات الخارجية للولايات المتحدة قبل عام 1940 (500) مليون دولار. وتعترف السلطات الأمريكية بأن هذه المساعدات قد ساهمت في المحافظة على وجود قوي للولايات المتحدة في أوروبا في مرحلة الحرب الباردة وفي فتح أسواق للصادرات الأمريكية وبناء المؤسسات الرأسمالية الديموقراطية.
- قام الاتحاد السوفيتي بإنشاء مجلس المعونة الاقتصادية المتبادلة (الكوميكون) 1949، رداً على مشروع مارشال واستهدف هذا المجلس العمل على التغلب على المشاكل الاقتصادية المترتبة على الحرب وتصفية الخلافات بين بلدان المنظومة الاشتراكية وبناء جدار صلب أمام القوة الأمريكية ووقف تمددها نحو الشرق. ولقد لعبت المساعدات المقدمة من الاتحاد السوفيتي في إطار هذا المجلس دوراً مهماً في دعم خطى التكامل بين الدول الأعضاء وحافظت على تماسكه طوال فترة الحرب الباردة.
- لعبت المساعدات الخارجية للجماعة الاقتصادية الأوروبية دوراً هاماً بعد أن تم إنشاؤها في عام 1957 من ست دول هي ألمانيا وفرنسا وإيطاليا وهولندا وبلجيكا ولوكسمبورغ لاسيما بعد أن أصبحت قوة اقتصادية دولية مرموقة، ثم شكلت مع الولايات المتحدة واليابان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD لتصبح المصدر الأساسي مع الولايات المتحدة للعون والمساعدات الدولية.

وقد بدا جلياً أن التوجه نحو الدول النامية لم يكن يجد أسبقية في سياسات الدول المانحة في ذلك الوقت، ولم تكتسب المساعدات الدولية ملامحها البارزة في الدول النامية عموماً إلا منذ بداية عقد الستينات وما أعقبها من تحول، حيث شهد هذا العقد موجة التحرر من الاستعمار الغربي وتميز باندفاع حركة التحرر السياسي والاقتصادي. وقد أدت هذه الأوضاع المستجدة إلى تعديل ملحوظ في سياسات المساعدات الخارجية وبدا ذلك جلياً في أكثر من موقع، حيث

شهدت فترة الستينات تعديلات جوهرية في إدارة المساعدات الخارجية في الولايات المتحدة، حيث تم إنشاء الوكالة الدولية للتنمية في عهد إدارة الرئيس الأمريكي جون كينيدي في عام 1961، وأصبحت الجهة الوحيدة في الولايات المتحدة لتنسيق كل أشكال المساعدات الخارجية والاقتصادية والعسكرية (الزيد، 2012).

وتماشياً مع التحولات في بداية عقد الستينات قام البنك الدولي بإنشاء الوكالة الدولية للتنمية في بداية الستينات IDA وفوضها منح القروض بشروط ميسرة للدول النامية الفقيرة، كما أنشأ صندوق النقد الدولي قسماً في عام 1963 باسم تسهيل التمويل التعويضي بغرض دعم الجهود المبذولة في الأقطار النامية تجاه أزمات التمويل الخارجي (الزيد، 2012).

التطور التاريخي للمساعدات في مصر وتأثيرها على تطورات أحداث 25 يناير:

تعتبر مصر من أكبر وأهم الدول العربية المتلقية للمساعدات، إذ تشير بيانات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD إلى أن مصر جاءت في المركز العشرين ضمن حوالي 157 دولة متلقية للمساعدة الخارجية عام 2007، كما تأتي في المركز العاشر في ترتيب الدول الإفريقية المتلقية للمساعدة لمتوسط الفترة 2004– 2006، إذ تستحوذ على 3% من إجمالي المساعدات الموجهة إلى إفريقيا (الخشن، 2010).

بالإضافة إلى ذلك، تعتبر معاهدة السلام المصرية عام 1979 مع الكيان الصهيوني واحدة من أهم الإنجازات الدبلوماسية لتعزيز السلام العربي الإسرائيلي. وفي حين لا تزال العلاقات بين الشعبين باردة، زاد الكيان الصهيوني ومصر تعاونهما ضد المسلحين الإسلاميين وعدم الاستقرار في شبه جزيرة سيناء وقطاع غزة (Sharp, 2018).

منذ توقيع معاهدة كامب ديفيد 1979 للسلام بين مصر وإسرائيل، زودت الولايات المتحدة مصر بأكثر من 70 مليار دولار من المساعدات العسكرية والاقتصادية. وعلى الرغم من هذه العلاقة طويلة الأمد، تبقى الأسئلة حول الدور الذي لعبته هذه المساعدة في تحقيق أهداف السياسة الأمريكية، خاصة فيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية والمؤسسية والسياسية والأيديولوجية للبلاد.

حيث أخذ الاقتصاد المصري يعتمد على المساعدات الدولية منذ السبعينيات، وقد بلغت نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي نحو 6.6% في التسعينات، وقد تعددت مصادر هذه المعونات ما بين ثنائية حكومية (الولايات المتحدة واليابان وألمانيا وإيطاليا وفرنسا ودول مجلس التعاون الخليجي) ومجموعة (الوكالات الاقتصادية في ظل نظام الأمم المتحدة، والمجموعة الأوروبية والوكالات العربية)، وتركزت أساساً في المعونات العسكرية والاقتصادية والفنية، وقد بلغ متوسط نصيب الفرد من المساعدات الإنمائية الرسمية في عام 1997 نحو 32 دولاراً في السنة، وهذا الرقم يقل كثيراً عن مستواه في عام 1990 حيث كان 104 دولار في السنة، وإذا كانت دول مثل إيطاليا تقدم نسبة 14% من أجمالي معوناتها الخارجية وفرنسا5.6% وألمانيا3.3% في عامي 1994–1995، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية قد مثلت أكبر دولة مانحة للاقتصاد المصري (أيوب، 2003).

وعليه تتنوع مصادر المساعدة الخارجية لمصر بين نحو 35 جهة مانحة، تأتي في مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، حيث بلغ إجمالي قيمة المساعدة الاقتصادية التي قدمتها لمصر في الفترة 1975– 2007 ما يقارب 28 مليار دولار بنسبة حوالي 54% من إجمالي مساعدة الحكومات الأجنبية لمصر خلال هذه الفترة. كما أن مصر تعتبر ثاني أكبر دولة متلقية للمساعدة الأمريكية بعد "إسرائيل"، حيث تقدم الولايات المتحدة مساعدتها لـ "إسرائيل" ومصر في ضوء قاعدة "3 لإسرائيل مقابل 2 لمصر" (الخشن، 2010)، في إطار ما يسمى بدبلوماسية المساعدات، وكانت المساعدة الأمريكية واحدة من أهم آليات اختراق الاقتصاد المصري وقد بدأت المساعدة الأمريكية إلى مصر منذ عام 1975

بمشاركة في تطهير قناة السويس وفي أعمال البنية الأساسية، ثم دخلت في مجالات التعليم والصحة وتنظيم الأسرة كمرحلة ثانية، وهي الآن تتدخل في مساعدة الحكومة على إعادة تنظيم الاقتصاد من خلال مشاريع البنية الأساسية والخدمات والصادرات (أيوب، 2003).

هذه المساعدات كانت تأخذ شكل معونات وقد أصبحت مساعدة رسمية بعد اتفاقية كامب ديفيد من خلال اتفاقيات ثانوية

القطاعات التي شملتها المساعدات الامريكية:

مرت المساعدة الأمريكية لمصر بعدة مراحل حيث كان التركيز في المراحل الأولية على معالجة عجز الموازنة، بالإضافة إلى دعم البنية التحتية وتوفير الخبرات العلمية وتحسين الإنتاجية الزراعية وخدمات الرعاية الصحية والتعليم. وفي الثمانينات، بدأت المساعدة الأمريكية في التوسع في برامجها والتركيز في دعمها على دعم استراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية المصرية، والتي ركزت بشكلٍ مباشر على تحسين جودة المعيشة للمصريين، وتحسين خدمات الصحة والتعليم الأساسي والزراعة، كان التركيز والدعم بشكلٍ كبير في هذه المرحلة في دعم مصر في التوجه إلى اقتصاد السوق بشكل أكبر، حيث دعمت المساعدة في هذه الفترة برامج الخصخصة والبرامج التي تدعم الدخول في السوق والتشغيل وتوفير الائتمان للمشروعات الصغيرة. أما في التسعينات، ومع الإصلاحات الكبيرة التي قامت بها مصر في هذه الفترة، توجهت المساعدة الأمريكية بشكل أعمق نحو دعم تحسين جودة المعيشة عن طريق المساهمة في تحسين خدمات المياه، توسيع خدمات البنية الأساسية، معالجة التلوث البيئي، تحسين خدمات المحاكم المدنية، ودعم دور المنظمات غير الحكومية في التنمية. ثم بدأت منذ أواخر التسعينات في تبني استراتيجية جديدة تدعم التوجه نحو تقليص المساعدات والتحول من المساعدات الرسمية إلى التجارة والاستثمار، حيث تقرر تخفيض المساعدات الرسمية اعتباراً من عام 1999 بنسبة 5% تقريباً في كل سنة بحيث انخفضت المعونات الاقتصادية إلى النصف تقريباً بحلول عام 2009 (الخشن، 2010).

زودت الولايات المتحدة بين عامي 1946 و2016 مصر بمبلغ قدره 78.3 مليار دولار كمساعدات خارجية ثنائية. وبشرت معاهدة السلام لعام 1979 بين إسرائيل ومصر في العصر الحالي للدعم المالي الأمريكي للسلام بين إسرائيل وجيرانها العرب. في مذكرتين منفصلتين مصاحبتين للمعاهدة، حددت الولايات المتحدة الالتزامات تجاه إسرائيل ومصر، على التوالي. وتعهدت إدارة كارتر في رسالتها إلى إسرائيل بـ "السعي لأخذ بعين الاعتبار وستسعى إلى الاستجابة لمتطلبات المساعدة العسكرية والاقتصادية لإسرائيل". كتب وزير الدفاع الأمريكي السابق هارولد براون في رسالته إلى مصر ما يلي: في سياق معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل، الولايات المتحدة مستعدة للدخول في علاقة أمنية موسعة مع مصر فيما يتعلق بمبيعات المعدات والخدمات العسكرية وتمويل جزء من تلك المبيعات على الأقل لمراجعة الكونغرس والموافقات التي قد تكون مطلوبة (Sharp, 2018).

جميع المساعدات الخارجية الأمريكية لمصر مصدق عليها ومصرح بها من قبل الكونغرس. ومعاهدة السلام بين مصر وإسرائيل لعام 1979 هي اتفاقية سلام ثنائية بين مصر وإسرائيل، والولايات المتحدة ليست طرفاً قانونياً في المعاهدة. والجدير بالذكر أن المعاهدة نفسها لا تتضمن أي التزامات بمساعدة أمريكية، وأي التزامات لمساعدة إسرائيل ومصر يمكن تفسيرها بالتزامن مع المعاهدة كانت من خلال وثائق ثانوية أو اتصالات أخرى وكانت – بموجب شروطها – خاضعة لموافقة الكونغرس. ومع ذلك، وبوصفها وسيط السلام بين إسرائيل ومصر، قدمت الولايات المتحدة تقليدياً مساعدات خارجية لكلا البلدين لضمان توازن القوى الإقليمي والحفاظ على التعاون الأمني مع البلدين، وفي الوقت

الحالي، لا توجد مذكرة تفاهم بين الولايات المتحدة ومصر تحدد مبلغاً محدداً من إجمالي المساعدات الأمريكية التي تم التعهد بها لمصر خلال فترة زمنية معينة. ويحدد الكونغرس عادة تخصيصاً دقيقاً لمعظم المساعدات الأجنبية لمصر في مشروع قانون مخصصات العمليات الأجنبية. تتلقى مصر الجزء الأكبر من أموال المساعدات الخارجية من ثلاثة حسابات رئيسية: التمويل العسكري الأجنبي (FMF)، وصناديق الدعم الاقتصادي (ESF)، والتعليم والتدريب العسكري الدولي (IMET)، كما تقدم الولايات المتحدة التعليم والتدريب العسكري الدولي للضباط المصريين من أجل تسهيل التعاون العسكري الأمريكي المصري على المدى الطويل (Sharp, 2018).

أعادت المساعدات تنسيق سياسات الدولة المصرية داخل المدار الأمريكي من خلال الاستخدام الفعال للخصخصة والشراكات المستهدفة مع النخبة الاستبدادية وحلفائها الرأسماليين. حيث عملت هذه المجموعة على تطبيق تدابير التقشف على النحو الذي حدده صندوق النقد الدولي (IMF) والدائنون الآخرون، وعملوا كقنوات لمشروع تطبيع العولمة. وقاموا بالعديد من الصفقات والتي على الرغم من كونها قانونية من الناحية الفنية، بل أنها كانت مؤشر على انتشار الفساد الذي سهله حالة التدفق في المؤسسات الاقتصادية والقانونية والإدارية أثناء الانتقال إلى اقتصاد السوق الحر. وبسبب الكراهية الشعبية لفكرة التطبيع، كانت خصخصة تدفقات الإيرادات مهمة بشكلٍ خاص في تحفيز النظام لبناء علاقات تجارية مع إسرائيل. ولقد كانت هذه الأساليب فعالة وضرورية للتوافق مع الأهداف الاستراتيجية والاقتصادية الأمريكية (Jadallah, 2015).

كما قللت الإصلاحات المرتبطة بالمساعدات دور الدولة في التنمية وتوفير الخدمات الاجتماعية. وبدلاً من ذلك، أعادت الإصلاحات توجيه دور الحكومة نحو إنشاء برامج لتحقيق استقرار الاقتصاد الكلي (تخفيضات في العجز والإنفاق الحكومي)، وإدارة القطاع العام (عمليات السحب)، وتنمية القطاع الخاص (تحويل السياسات المالية والتجارية، وتحرير السوق الحرة) (Jadallah, 2015).

وكانت تداعيات هذه المساعدة متناقضة، وكثيراً ما تسببت في آثار سلبية، حيث تم إخفاء الكثير منها بواسطة أدوات مختلفة أو تم تجاهلها. وبدلاً من البحث عن موارد داخلية كحلول وطنية للمشكلات الاقتصادية والاجتماعية، زادت إصلاحات السوق الحرة المكيفة بالمساعدات من اعتماد الدولة على التدفقات المالية الخارجية – الإيجارات والمساعدات والديون والاستثمارات الأجنبية المباشرة – وكذلك على الشركاء السياسيين والنخبة العسكرية والاقتصادية التي حافظت على هذه التدفقات. بالتزامن مع ذلك، تراجع اعتماد الدولة على القطاعات الإنتاجية – العمل – الاجتماعية في المجتمع. وقد حددت الفكرة السائدة بأن العقبات التي تعترض التقدم المصري على أنها ناشئة عن المؤسسات والسياسات العربية القومية الناصرية. ونتيجةً لذلك، ركزت "الحلول" المقدمة على تحويل مجالي "السوق" و"الديمقراطية" عن طريق إعادة هيكلة المؤسسات وتوجيه المشاركة السياسية من أجل عدم تسييس عملية صنع القرار الاقتصادي وإدارة تنظيم وتعبئة وجداول أعمال منظمات المجتمع المدني. وفي الوقت نفسه، لم ترقَ الاستثمارات الأجنبية وتدفقات المعونة والإيجارات إلى مستوى التوقعات بنقل التكنولوجيا والصناعات الجديدة والخبرة إلى مصر أو خفض معدل البطالة. وبدلاً من ذلك، ركزوا على صناعات النفط والغاز الطبيعي التي تستهلك الموارد بكثافة، وكانوا يقتصرون في الغالب على تحويلات الثروة الورقية في شكل مشتريات/ خصخصة الأصول العامة والأراضي، والاستثمارات الفاخرة في قطاعي البناء والسياحة والتي بالكاد تشكل أساساً للتقدم المستقل (Jadallah, 2015).

على مدى العقدين الماضيين، تم تخفيض المساعدات الاقتصادية الأمريكية لمصر بأكثر من 90٪، من 833 مليون دولار في السنة المالية 1998 إلى 75 مليون دولار للسنة المالية 2019. بدءاً من منتصف إلى أواخر التسعينات، إذ

انتقلت مصر من دولة فقيرة إلى اقتصاد متوسط الدخل المنخفض، بدأت الولايات المتحدة ومصر في إعادة التفكير في علاقة المساعدة، مؤكدة على "التجارة وليس المساعدة". بدأ الكونجرس بتقليص المساعدات الاقتصادية لكل من مصر والكيان الصهيوني بسبب اتفاقية مدتها 10 سنوات تم التوصل إليها بين الولايات المتحدة والكيان الصهيوني في أواخر التسعينيات والمعروفة باسم "اتفاقية مسار الانزلاق"، والتي خفضت المساعدة الاقتصادية الأمريكية لمصر تدريجياً إلى 400 مليون دولار 2008. "وصلت المساعدات الاقتصادية الأمريكية لمصر إلى 67 مليون دولار في نهاية إدارة جورج دبليو بوش، التي عانت علاقاتها مع الرئيس السابق حسني مبارك بسبب رد فعل أميركا على أجندة الإدارة الديمقراطية في العالم .(Sharp, 2018)

خلال السنوات الأخيرة من إدارة أوباما، قامت الحكومة المصرية بعرقلة العديد من برامج المساعدة الاقتصادية الممولة من الولايات المتحدة وذلك نتيجة عدم الثقة في مساعي الديمقراطية الأمريكية. وفقاً لمكتب المساءلة الحكومية (GAO)، أبلغت وزارة الخارجية والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) عن مئات الملايين من الدولارات (460 مليون دولار اعتباراً من عام 2015) المخصصة في تمويل صناديق الدعم الاقتصادي والتي لم يتم الالتزام بها في العام السابق 2014. ومع نمو هذه الأرصدة غير الملتزم بها خلق ضغطاً على إدارة أوباما لإعادة إلزام صناديق الدعم الاقتصادي لأغراض أخرى. في عام 2016، أبلغت إدارة أوباما الكونجرس بأنها كانت تعيد برمجة 108 مليون دولار من الصندوق الاجتماعي الأوروبي التي تم تخصيصها لمصر في السنة المالية 2015 ولكنها ظلت غير ملزمة لأغراض أخرى. زعمت الإدارة أن إجراءاتها ترجع إلى "استمرار تأخيرات عملية الحكومة المصرية التي أعاقت التنفيذ الفعال للعديد من البرامج". في عام 2017، أعادت إدارة ترامب برمجة صناديق الدعم الاقتصادي للعام المالي 2016 (Sharp, 2018).

والجدير بالذكر أن المساعدات الأمريكية كانت تمثل في الواقع 4 في المائة فقط من الناتج المحلي الإجمالي المصري في عام 1995 و1.3 في المائة فقط من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2010. وتشكل الأجزاء الاقتصادية وغير العسكرية من هذه المساعدة نسباً أصغر من الناتج المحلي الإجمالي. وعلى الرغم من الأهمية النسبية المنخفضة لهذه المساعدات، إلا أنها أنتجت تحولات مذهلة في سياسات الحكومة المصرية. وتشير هذه التحولات إلى أن المساعدات الأمريكية تكمل الأدوات السياسية والعسكرية وتفتح الباب أمام مصادر أخرى للمعونة العالمية، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية والمنظمات غير الحكومية داخل النظام الدولي الذي تهيمن عليه الولايات المتحدة.(Jadallah, 2015)

تنقسم المساعدة الاقتصادية الأمريكية لمصر إلى مكونين: (1) البرامج التي تديرها الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (الصحة العامة والتعليم والتنمية الاقتصادية والديمقراطية والحكم) ؛ و(2) صندوق المشروعات المصري الأمريكي. وكلاهما ممول بشكل رئيسي من خلال حساب اعتمادات صندوق الدعم الاقتصادي (Sharp, 2018) (ESF).

ومع ذلك، فإن نتائج التقييم للأثر الإيجابي للمساعدة الأمريكية على المسارات الاقتصادية والسياسية في مصر كان محدوداً جداً بشكلٍ عام. إذ من المؤكد أنه منذ أواخر السبعينيات، نما الاقتصاد المصري وتنوع، ولكن على الرغم من بعض الإصلاحات، إلا أن العديد من المشكلات الأساسية التي ابتليت بها الاقتصاد المصري عندما بدأ برنامج المساعدة لا تزال قائمة اليوم، وهي عوامل محورية في أزمتها الاقتصادية الحالية. وفي الواقع، على الرغم من أن قرض صندوق النقد الدولي الذي تبلغ قيمته 12 مليار دولار والذي تتفاوض عليه مصر الآن للمساعدة في تجنب أزمة ميزان المدفوعات سيكون أكبر بكثير من أي تمويل سابق من هذا القبيل، فإن الإجراءات التي يطلب صندوق النقد الدولي من مصر تنفيذها مقابل هذا القرض شبيهة بالقروض التي طالب بها صندوق النقد الدولي في اتفاقيات التمويل السابقة في

السبعينيات والثمانينيات والتسعينيات ،إذ ستشمل الإصلاحات تخفيض قيمة العملة المصرية، وإصلاح برنامج الدعم العام المتضخم، وزيادة الإيرادات الضريبية.(Hawthorne, 2016)

ولا يزال الاقتصاد المصري يعتمد على مصادر الدخل القومي "الريعية" مثل المساعدات الخارجية، والتحويلات من رسوم قناة السويس، والسياحة، والأرباح المعادة للمصريين العاملين في الخارج أكثر من الناتج الاقتصادي المحلي والصادرات والضرائب. وهذا يجعل الاقتصاد عرضة بشدة للصدمات الخارجية. كما لا يزال القطاع الخاص، وهو مفتاح خلق فرص العمل، تحت سيطرة مجموعة صغيرة من هذه الشركات، بينما تستولي الشركات الكبيرة وغيرها ممن لهم صلات مع الجهات الفاعلة القوية في الدولة على هذه الفرص. أما فيما يتعلق بالدور الاقتصادي للجيش، المعفى من الضرائب ومن اللوائح التي تنطبق على الشركات المدنية وكذلك من المساءلة العامة، فلقد نما بقدر أكبر في ظل نظام وزير الدفاع السابق الرئيس السيسي.(Hawthorne, 2016)

وفقاً للإحصاءات الرسمية، يعيش حوالي نصف المصريين بالقرب من خط الفقر أو تحته. ولا تزال البطالة والعمالة المنخفضة عالية، كما أن نسبة الشباب المتعلمين في الجامعات تصل إلى 30 في المائة. حيث يعاني النظام التعليمي من جودة منخفضة ولا ينتج ما يكفي من العمال المهرة والمؤهلين لتلبية احتياجات أصحاب العمل. مع الإشارة إلى أن جزءاً كبيراً من الاقتصاد لا يزال غير رسمي، مع انخفاض الأجور والأمن الوظيفي (وبدون مساهمة من الإيرادات الضريبية للدولة). إذ تعاني البنية التحتية والخدمات العامة في مصر من ضغوط تحت وطأة تزايد عدد سكانها. وكأحد الأمثلة فإن 15 في المائة فقط من القرى متصلة بخطوط الصرف الصحي ذاتها، يعاني أكثر من 20 في المائة من الأطفال دون سن الخامسة من توقف النمو بسبب سوء التغذية، ولا يزال من الصعب جداً الحصول على سكن بأسعار معقولة في أجزاء كثيرة من مصر لدرجة أن العديد من المصريين غير قادرين على الزواج حتى سن الثلاثين، مع ازدياد عدم المساواة في العقود الأخيرة. ووفقاً لمسح حديث للثروة العالمية، انخفض عدد المصريين المنتمين إلى الطبقة المتوسطة والفئات ذات الدخل المرتفع إلى النصف تقريباً على مدى السنوات الـ 15 الماضية، من 5.7 مليون إلى 2.9 مليون شخص. أولئك الذين يعدّون من الطبقة المتوسطة أو أعلى يشكلون 5.4 في المائة فقط من السكان، لكنهم يمتلكون ثلثي ثروة البلاد (Hawthorne, 2016).

وفيما يأتي الجدول الذي يبين المساعدات الاقتصادية الأمريكية لدولة مصر بين عامي 1997– 2017:

المساعدات الاقتصادية الأمريكية لدولة مصر بين عامي 1997– 2017

(المبالغ $ بالملايين مقدرة بالأسعار الثابتة)

العام	مبلغ المساعدة الاقتصادية
1997	811229175
1998	833244554
1999	862062972
2000	742548662
2001	393734896
2002	1064193773
2003	646856657

2004	720241711
2005	495849549
2006	351242865
2007	737348766
2008	314498953
2009	688533320
2010	301154735
2011	240529294
2012	90260725
2013	330576763
2014	179289264
2015	222673006
2016	133408861
2017	141754115

المصدر: Sharp (2018) Egypt: Background and U.S. Relations. *Congressional Research Service*. PP 24.

نلحظ من الجدول تذبذب في مبالغ المساعدات الأمريكية المقدمة لمصر، فقد كانت المساعدات في أوجها في التسعينيات، ومن ثم انخفضت بشكل ملحوظ في عام 2008 وذلك نتيجة الاتفاقية الموقعة بين الولايات المتحدة والكيان الصهيوني والمعروفة باسم اتفاقية مسار الانزلاق، ثم عادت للارتفاع إلا أنها انخفضت أيضاً عند بداية أحداث "الربيع العربي" بين عامي 2011– 2012 فقد تلقت مصر في عام 2012 مبلغاً وقدره (90260725) فقط كمساعدة دولية من الولايات المتحدة وذلك تخوفاً من الولايات المتحدة نتيجة الاضطرابات التي تعم البلاد في مصر، وعندما تسلم السيسي الحكم في مصر في منتصف عام 2014 عادت المساعدات للارتفاع نتيجة هدوء الأوضاع الأمنية في البلاد ورغبة الولايات المتحدة في تهدئة المنطقة نتيجة موقع مصر البالغ الأهمية في الوطن العربي.

أسباب عدم قيام المساعدات الأميركية بأهدافها الاقتصادية

هناك أسباب عديدة لاستمرار الصعوبات الاقتصادية والحكم الاستبدادي في مصر. إلا أن المساعدات الاقتصادية الأمريكية لم تخلق هذه المشكلات؛ بل أنها تعود في المقام الأول إلى سياسات وقرارات القادة الاستبداديين في مصر، الذين أعطوا الأولوية باستمرار للحفاظ على سلطتهم ومزاياهم مقابل تحسين حياة مواطني البلاد. ولقد ساعدت بعض أوجه القصور والاختلالات في برنامج المساعدات (وفي سياسة الولايات المتحدة على نطاق أوسع) في تفسير سبب عدم حصول المساعدات على نتائج أكثر إيجابية، كما أنها قد ساعدت في بعض الحالات على استمرار بعض تحديات التنمية الكامنة في مصر. ومن الصعب تحليل أوجه القصور في كل مشروع قدمت فيه المساعدات الدولية منذ عام 1975، ومن الصعب أيضاً وصف جميع الأسباب التي جعلت الأثر الإيجابي محدوداً، ولكن من الممكن الإشارة إلى خمسة عوامل مركزية تحدد أوجه القصور فيما يأتي:(Hawthorne, 2016)

1. لا يوجد سبب محوري حول غرض المساعدة المقدمة من حكومة الولايات المتحدة.
2. لا تشارك مصر معظم أهداف الإصلاح الأمريكية أو تقبل أي شروط بشأن المساعدات.
3. تساعد مصر على الحفاظ على برنامج حكومي حصري للمساعدات الحكومية.
4. لم تكن مساعدة الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بصفة عامة أداة فعّالة لتعزيز الإصلاح الحكومي.
5. ليس هناك دستور قوي لمساعدة الولايات المتحدة الاقتصادية في مصر.

أصبح ملف المساعدة الأمريكية لمصر مادة للجدل بين مصر والولايات المتحدة على مدار فترة وجوده، وقد تم طرح مختلف المواقف بشأنه من طرفيه دون أن يتم اتخاذ قرار نهائي من واشنطن أو القاهرة فلا الأولى منعته أو أوقفته على الرغم من الأصوات العالية ولا الثانية رفضته على الرغم من الأصوات الأكثر علواً التي تطالب بذلك (خليل، 2015.(

وإذا كان النظام السابق (مبارك) قد تعامل مع هذا الملف بطريقة تنال بصورة أو بأخرى من استقلالية القرار السياسي المصري فإن التحدي الحقيقي الذي يواجهه حكام مصر الجدد هو تقديم نهج آخر يتجاوز الاتهامات التي كانت موجهة إلى النظام السابق بالخنوع والتبعية الكاملة لأمريكا.

وصحيح أن مساحة التغير في علاقة مصر بالولايات المتحدة الأمريكية قد تكون محدودة في ضوء المؤشرات التي يمكن رصدها حتى الآن بشأن اتجاهات مصر ما بعد أحداث، إلا أن ذلك لا ينفي أن هناك مساحة ولو محدودة من الحركة للتعامل انطلاقاً من نهج مغاير يقدم المصلحة الوطنية وإلا ثارت التساؤلات والشكوك حول إنجازات أحداث ودورها في تحقيق نقلة نوعية بمصر من حال إلى حال أفضل. فأمام صانع القرار في مصر خلال الفترة المقبلة خيارات في هذا المجال أهمها.

1. رفض المعونة وتعويضها من خلال إيجاد البدائل استغلالاً للروح الوطنية في مصر وفي هذا الجانب هناك تساؤل هل مصر الآن في وضع يمكنها من الإقدام على البدائل.
2. الإبقاء على المعونة الأمريكية مع إمكانية تحسين شروط هذه المعونة بشكل يحقق المصلحة الوطنية المصرية في إطار الإقرار بحقيقة الوضع الدولي القائم على فكرة الاعتماد المتبادل.

وفي المجال الاقتصادي غالباً ما سيكون منصباً على وضعية المساعدات الأمريكية مستقبلاً في ظل حرص فريق في الكونغرس على فرض قيود عليها وهذه القيود التي يحتمل أن تزيد خلال الأعوام المقبلة مما سيؤثر على العلاقات الثنائية بين البلدين بشكلٍ سلبي.

وتمر العلاقات بين القاهرة وواشنطن منذ عام 2015 وحتى اليوم الحالي بمرحلة انتقالية فيما لا تزال الأوضاع السياسية في مصر غير مستقرة وهناك انقسام في الرأي لدى دوائر صنع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية حول الآلية التي يجب استخدامها في التعامل مع مصر ما بعد أحداث 25 كانون الأول (خليل، 2015.(

ولذلك يصعب توقع ما ستكون عليه العلاقات المصرية الأمريكية خلال السنوات والعقود القادمة انطلاقاً من قراءة أي تطورات تحدث فيها الآن أو اعتماداً على أية مؤشرات قد تظهر في جانب أو آخر من تلك العلاقات، وفي كل الأحوال ستسعى واشنطن إلى المحافظة على علاقاتها الإستراتيجية مع القاهرة بما يضمن المحافظة على مصالحها، كما ستعمل من أجل ضمان استمرار معاهدة السلام والعلاقات لمصرية الإسرائيلية المقترنة بها كما هي أو بأقل قدر من التغيير الذي لا يمس أسسها وجوهرها، كما أن المساعدة تحقق مصلحة الولايات المتحدة كما تحقق مصلحة مصر، ومن ثم لا يمكن لأي جهة أمريكية أن تقدم على خطوة من شأنها المساس بالمساعدة، لإدراكها للدور الإيجابي الذي تلعبه مصر في استقرار هذه المنطقة، وأنها رقم مهم في صنع هذا الاستقرار الذي يخدم المصالح الأمريكية لا يمكن للولايات

المتحدة الاستغناء عنه أو المغامرة به.

لقد تنوعت المصالح الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، ولكن يغلب على معظمها الطابع الاقتصادي حيث تتراوح ما بين ضمان السيطرة على نفط المنطقة، وضمان المرور الحر لسفنها التجارية في الممرات الاستراتيجية والمائية ومنها قناة السويس، وضمان وجود نظم اقتصادية حرة تتسم بانفتاح أسواقها أمام العالم الخارجي، والحفاظ على أمن إسرائيل، وإدماج الاقتصاد الإسرائيلي في اقتصاديات المنطقة من خلال مشروع السوق الشرق أوسطية، وبعد أحداث 11 ايلول 2001، بدأ الاهتمام بشكل كبير بقضية الإرهاب وكيفية مكافحته، ودعم العديد من الدول عسكرياً حتى تكون مؤهلة لمكافحة هذه الظاهرة واحتوائها، وبالتالي يمكن إيجاز مجموعة من المصالح المشتركة بين الطرف المصري والطرف الأمريكي للتوقيع على اتفاقية السلام والتي تتمثل في الآتي (عبد الله، 2013):

1. **المصالح الأمريكية:**

- الحفاظ على السلام المصري – الإسرائيلي.
- مزايا المرور في قناة السويس وفي الأجواء المصرية.
- التعاون مع الجيش المصري ومكافحة الإرهاب.

2. **المصالح المصرية:**

- تحديث القدرات العسكرية المصرية وتطويرها.
- الحفاظ على قدر من التوازن الاستراتيجي في الشرق الأوسط.
- دعم دور مصر الإقليمي والدولي.

ولكن هذا لا يمنع وجود بعض التوترات في العلاقات بين البلدين على فترات مختلفة، حيث شهدت العلاقة بين البلدين تباعد واضح بدأ منذ عام1967م أثناء العدوان الثلاثي على مصر، ثم استؤنفت العلاقات بين البلدين وتطورت بشكل سريع في اذار1974م لدرجة إن أطلق عليها في أحيان كثيرة بعلاقات الصداقة أو علاقات خاصة أو علاقات الشراكة الاستراتيجية، وعندما استأنفت العلاقات أدرك كلاً من البلدين بأهمية كلاهما الأخر وبتحقيق علاقات طيبة بين البلدين هذا يخدم مصلحة كلاً منهما.

الدوافع والأغراض الأمريكية من تقديم المساعدات لمصر

نجد أن الرؤية الأمريكية للدور الإقليمي لمصر زادت بصفة خاصة والشرق الأوسط عامة مع أحداث 11 أيلول 2001م (كمال، 2015). ولكن هذا لا يعني أنه قبل ذلك لا يوجد اهتمام، فقبل أحداث 11 أيلول، نظرت الولايات المتحدة لمصر بأنها أداه هامة لتحقيق أهدافها في المنطقة، وأهم هذه الأهداف هي (العرقان، 2015):

- استمرار تدفق البترول وبأسعار معتدلة.
- أمن إسرائيل وتفوقها النوعي لأن مصر قامت بمعاهدة السلام مع إسرائيل 1979م.
- تحقيق المصالح التجارية والاستثمارات في المنطقة.
- تحقيق السلام بين مصر وإسرائيل بما يعزز الاستقرار في المنطقة.
- الحفاظ على علاقات طيبة مع الدول العربية الحليفة للولايات المتحدة الأمريكية.

فكل ذلك يمثل الإطار العام للرؤية الأمريكية لمصر لتحقيق استراتيجيتها في المنطقة، وتتمثل هذه المصالح كما ذكرتها العديد من الأبحاث التابعة للكونجرس هي:

- الاستفادة من دور مصر القيادي؛ حيث تجلى ذلك في حذو الدول العربية لمصر في الاتجاه نحو الاتحاد السوفيتي من أجل تطبيق برامج الإصلاح الزراعي وتأميم المصالح الأجنبية.
- الحصول على السلاح فمصر تتميز بأنها صاحبة المبادرة، وتجلى ذلك أيضاً في عمل معاهدة السلام مع إسرائيل، ثم اتجهت الدول العربية لنفس السلوك.
- الاستفادة بصوت مصر المعتدل في المنظمات والمجالس الإقليمية وبالتالي استخدام مصر لإقناع الدول العربية لتطبيق حلول وسط، والحفاظ على معاهدة السلام مع إسرائيل، والتعاون العسكري بين البلدين.

ومن ثم ترى الولايات المتحدة أن هذا يحقق الأمن القومي بين البلدين، وبناءً على حقيقة أنه لا يوجد فصل بين الأمن القومي والعلاقات المصرية الأمريكية، أصبح ينظر إليها على أنها علاقة ثلاثية لأن العلاقة مع الولايات المتحدة يعد أيضاً علاقة مع إسرائيل، وأساس تحقيق السلام في الشرق الأوسط.

وأخيراً يمكن القول بأن المساعدة الخارجية هي أحد أهم المصادر الهامة التي تعتمد عليها العديد من الدول النامية في تمويل مشروعاتها التنموية وتوفير الموارد اللازمة لبرامج الإصلاح ومشروعات التنمية التي تتبناها هذه الدول في شتى المجالات. وقد نشأت فكرة المعونات الخارجية بشكل جدي لأول مرة بعد الحرب العالمية الثانية، في إطار خطة مارشال، والتي هدفت إلى إعادة إعمار دول غرب أوروبا وعلاج الآثار التي خلفتها الحرب العالمية الثانية في تلك الدول.

وتوالت بعد ذلك الاتفاقيات الدولية التي تلزم الدول المتقدمة والمنظمات الدولية بتقديم المنح والمساعدات للدول النامية؛ والتي توجت بإعلان باريس عام 2005 والذي شكل تعاهداُ بين الدول المشاركة من أجل توسيع نطاق وزيادة فعالية المعونة. وعلى الرغم من أن هذه المساعدات أصبحت مصدراً من مصادر تمويل برامج التنمية إلا أنها قد تمثل في ذات الوقت عبئاً على الدول المتلقية خاصة في حالة الاستخدام غير الرشيد لها من جانب، ولما تفرضه من التزامات تجعلها تمثل ورقة ضغط من جانب الدول المانحة على الدول المتلقية لها.

استخدام المساعدات في التأثير على تطورات الأحداث في مصر:

تعد مصر من أهم الحلفاء الاستراتيجيين للولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، وهذا ما ظهر بشكل واضح خلال سنوات حكم الرئيس المصري السابق حسني مبارك، والذي أثبت خلال فترة توليه الرئاسة أن مصر تعد من أهم عناصر الاستقرار الاقليمي التي تخدم بكافة الاشكال المصالح الاستراتيجية للولايات المتحدة في الشرق الأوسط. وقد شهدت هذه الفترة قفزة في العلاقات الأمريكية المصرية من خلال التعاون في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية، وقد تطورت العلاقات الأمريكية المصرية بشكل لافت بعد اقرار اتفاقية كامب ديفيد واتفاقية السلام المصرية الإسرائيلية.

بالرغم من ذلك فقد شكلت الأحداث مفاجئة كبيرة للإدارة الامريكية المؤيدة والمتمسكة بحكم مبارك، وأظهرت تخوف الرئيس الأمريكي باراك أوباما المعارض لفكرة الثورة أساساً من منطلق أنها تؤدي الى الفوضى، وهذا ما جعل أوباما يدعو الى انتقال منظم وسلمي للسلطة تحديداً بعد موقعة الجمل.

بالتالي باتت أحداث 25 كانون الثاني عام 2011 تشكل تحولاً ومنعطفاً جديداً أمام السياسة الخارجية الأمريكية التي بدت أكثر تخبطاً وعدم استقرار في تحديد موقفها، خاصة في الفترة الأولى من اندلاع الثورة. وهذا ما ظهر من خلال تغير الموقف الأمريكي وفقاً للتغيرات الحاصلة على صعيد الشارع المصري.

لقد أظهرت أحداث25 كانون الثاني بأن الإدارة الأمريكية سوف تتعامل مع من يأتي الى السلطة في مصر أياً كان ما دام ملتزماً بالمصالح الأمريكية، التي كان على رأسها الالتزام باتفاقية كامب ديفيد. ولكن هذا لا ينفي التخوفات التي رافقت إدارة الرئيس الأمريكي باراك اوباما حول مساعي الثورة في إنهاء الدكتاتورية والاستبداد وتحقيق العدالة والحرية، والسبب في ذلك أن هذه المساعي تشكل تهديداً صريحاً لمستوى النفوذ الأمريكي في مصر. واستخدمت إدارة الرئيس الأمريكي السابق باراك أوباما المساعدات الأمريكية كورقة للضغط على النظام المصري، خلال فترة حكم المجلس العسكري، وحكم جماعة الإخوان المسلمين، والحكومة الانتقالية بعد الثالث من حزيران، لتحقيق تقدم في الانتقال السلمي للسلطة، وبناء نظام ديمقراطي، قوامه دولة المؤسسات والقانون، واحترام حقوق الإنسان. فقد لوحت الإدارة الأمريكية بتلك الورقة، بعد أن قامت السلطات المصرية في أواخر أيلول 2011 بالتحقيق مع 43 شخصاً، منهم 19 أمريكياً من منظمات أمريكية بتهمة اختراق القوانين المصرية، وممارسة أعمال سياسية وليست حقوقية، ودفع أموال طائلة لشخصيات وجهات مصرية (عبده، 2021).

أما بالنسبة لأحداث30 حزيران عام 2013 فلم تكن موجة الحراك الجماهيري متوافقة مع الرؤية الأمريكية، وذلك بعد الإطاحة بحكم الإخوان المسلمين، والذي كانت قد اعتمدت عليه الإدارة الأمريكية في تأمين منظومة مصالحها الاستراتيجية، ولم تكن الولايات المتحدة تتوقع هذه السرعة في الإطاحة، ومن ثم هذا أعاق بدرجة كبيرة لقيام مصر بدورها طبقاً للرؤية الأمريكية، وبالتالي اتجهت الولايات المتحدة للضغط على مصر من خلال قطع تسليم حوالي 4 طائرات مقاتلة نفاثة، وتأجيل مناورات النجم الساطع، وتأجيل صرف مبلغ 260 مليون دولار، وشن حملة ضد الثورة، وذلك بدعم معارضيها ودعم الإخوان المسلمين بالسماح لهم بالاحتجاج داخل الولايات المتحدة، وأيضاً شن حملة إعلامية ضد القيادة المصرية فيما بعد 30 حزيران، ولكن هذا لا يعني ترك المنطقة، ولكن تقليل الارتباط بالمنطقة خاصة مع هذه اللحظة الحرجة الثورية (موسى، 2015).

وقد اتجهت الرؤية في تقليل الارتباط من منطلق أن الولايات المتحدة وجدت بديل للحصول على النفط من حلفائها مثل كندا والمكسيك، بالإضافة للنفط الصخري، كما أن الرأي العام الداخلي مع عدم التدخل، وأيضاً رؤية الولايات المتحدة بأنها لم تعد مؤثرة، كما أنها رأت أن المصلحة في التوجه للمحيط الهادئ، ولكن هذا لا يعني التجاهل، وذلك لأنه لا يزال لها مصالح لا يمكن الاستغناء عنها كتأمين النفط لحلفائها في المنطقة، والمحافظة على سعر معتدل للنفط في السوق العالمية حتى لا يحدث تضخم، لذلك ستظل تأخذ النفط من المنطقة، إلى جانب حماية حليفتها الاستراتيجية في المنطقة (مرسي، 2016).

ونجد أن هذه الأحداث أيضاً أضفت تغييرات على دور مصر، وتوجهاتها حيث كان من أهم أهدافها بعد 30 حزيران إعادة المركز والدور المصري عربياً وإفريقياً، والاتجاه نحو "سياسة تنويع البدائل" في الحصول على السلاح والغذاء والقروض من دول متنوعة، وعدم الاعتماد على الولايات المتحدة فقط، وقد جاء التحرك الأبرز نحو الدائرة العربية، وبالأخص دول الخليج نظراً للدعم المالي والسياسي الكبير الذي قدمته هذه الدول لمصر، وكان لهذا التحرك دور في مشاركة مصر في كافة المحافل العربية، والزيارات المصرية التي امتدت للأردن وفلسطين والجزائر والمغرب ولبنان وبالتالي عكست هذه الزيارات الدور المصري على الصعيد العربي، وتبادل الرؤى ذات الاهتمام العربي المشترك والرغبة في التفاعل في عدد من الأزمات الإقليمية مثل الحرب السورية، والأوضاع في ليبيا، وأيضاً القضية الفلسطينية، والزيارات أيضاً لأفريقيا، ولعب دور رئيسي في القضية الأبرز، وهي "قضية الأمن المائي" مع إثيوبيا بالدخول في مفاوضات معها، وحث الجانب الدولي بعدم تمويل المشروع إلا بعد اتفاق الطرفين، وقد جاءت الرؤية الأمريكية بناء

على ذلك في أن مصر بعد ثورتين لن تقبل بالخضوع، وستتجه لتنويع بدائلها، وهذا وُجد عندما اتجهت مصر لروسيا في الحصول على الأسلحة، وأيضاً بعض المشروعات التنموية، ولكن هذا لا يعني الاستعادة للدور بشكل تام، فلا يزال هناك معوقات تعوق القيام بالدور بشكل فعّال، وأهمها الانشغال بالقضايا الداخلية في إعادة الاستقرار، وإحداث تنمية في كافة المجالات، فالداخل هو الذي سيقود للعب دور فعّال على المستوى الدولي الخارجي، والمستوى الإقليمي خاصة (الشرقاوي، 2013).

العقوبات الأمريكية على مصر أثناء احداث مصر

أما العقوبات الأمريكية على مصر أثناء احداث 25 كانون الثاني، فكانت الفترة الثانية لأوباما مع الإطاحة بحكم الإخوان المسلمين، وحدوث أحداث 30 حزيران، كان رافض لذلك تحت وجاهة الديمقراطية، ولكنه يريد الاستقرار الداخلي لمصر حتى يتم تحقيق المصلحة الأمريكية في المنطقة حتى وإن كانت في حدها الأدنى، وبالتالي اتجهت إلى إلغاء صفقات الأسلحة مثل طائرات الأباتشي وإف 16 وبرامز، والتي مصر في حاجة لها لمكافحة الإرهاب سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي، ولكن أوباما رأى أن الولايات المتحدة لم يعد لها تأثير على مصر، وأنها غير مستقرة بالإضافة إلى الأزمات الاقتصادية الداخلية لدى الولايات المتحدة (مرسي، 2016).

وبالتالي كانت استراتيجية إلغاء المعونة العسكرية فعّالة لتقليل الإنفاق من ناحية، ومن ناحية أخرى الضغط على مصر للامتثال للإرادة الأمريكية، ولكن الولايات المتحدة رأت أن هذا لم يعود بتأثير عليها، كما قيام مصر ببعض المبادرات الخارجية كدورها في الصراع الفلسطيني– الإسرائيلي في الفترة الأخيرة، ودورها في اليمن، بالإضافة لجهودها في تأمين الحدود في سيناء ضد الإرهاب، مما أدى لتوجيه النقد لأوباما من إدارته ومن الكونجرس بأن استراتيجيته خاطئة، وأيضاً ضغط مصانع السلاح، وضرورة إعطاء لها المعونة لتحقيق المصلحة، وبالتالي عندما أعادها بمشروطية إنفاقها في أمن الحدود ومكافحة الإرهاب وأمن الشواطئ والأمن البحري، وكلها في مجالات تحقيق المصلحة الأمريكية في المنطقة، وبالتالي هذه العقوبات لها دور في التأثير على قيام مصر بدورها، وإن كان في حدها الأدنى، ومن الممكن أن تؤثر على دور مصر مستقبلاً، وذلك مع إلغاء ألية التدفق النقدي (الفقي، 2014).

أما بالنسبة لحكم عبد الفتاح السيسي، مع مجئ حكمه تطور الدور قليلاً، والذي تمثّل في محاربة الإرهاب مما دفع الولايات المتحدة بإعادة النظر بشأن قرار حظر المعونة، وذلك مع تنامي الجماعات الإرهابية، وبالتالي رغبتها في استمرار الإمداد لمواجهة الإرهاب في ظل جهود مصر الأمنية والعسكرية على جبهات عدة، وتحقيق أمن واستقرار منطقة الشرق الأوسط، والتي هي مصالح أمريكية بالأساس، والضغط الداخلي من مصانع السلاح واللوبي الإسرائيلي، وتأمين الحدود، وضمان أمن إسرائيل (مرسي، 2016).

ولذلك في أواخر 2014 أبلغ الرئيس الأمريكي الرئيس المصري عن رفعه لقرار الحظر، وسيستمر في ضخ المساعدات الأمريكية لمصر، حيث ساهمت مجموعة من العوامل المهمة في عودة المساعدات الأمريكية لمصر، ويمثل العامل الأهم الذي ساهم في عودة المساعدات الضغط الإسرائيلي الكبير على الولايات المتحدة، سواء على الإدارة أو في الكونجرس، من أجل دعم الجيش المصري وعدم اتخاذ أي حراك ضده من أجل الحفاظ على الهدوء مع إسرائيل، عامل أخر شديد الأهمية يتمثل في تصاعد الهجمات الإرهابية في سيناء وعدم قدرة مصر على السيطرة عليه، بل وتناميه مما أثار مخاوف وتهديدات كبيرة ليس فقط لإسرائيل، بل كذلك من تحول مصر إلى دولة ضعيفة أمنياً على شاكلة العراق وسوريا وليبيا ما شكل دافعاً قوياً لرفع التجميد عن المساعدات، هذا بالإضافة إلى عامل آخر مهم يرتبط بالعامل السابق

يتمثل في العلاقات القوية بين المؤسسة العسكرية المصرية والولايات المتحدة منذ توقيع معاهدة السلام مع إسرائيل، فمعظم أسلحة الجيش وتدريبات قادته أمريكية، وبالطبع لم يسر واشنطن أن تجد مصر تلجأ إلى روسيا وفرنسا من أجل الحصول على السلاح بما يؤثر على إشراف الولايات المتحدة على السلاح المصري، كذلك كان لدول الخليج دور كبير في إعادة المساعدات العسكرية من خلال ضغطهم على الولايات المتحدة وتصاعد الحديث حول إمكانية تعويضهم لمصر عن المساعدات الأمريكية، وهو ما تم بالفعل حيث مثلت مساعدات الخليج لمصر عدة أضعاف المساعدات الأمريكية وساهمت في تمويل صفقات سلاح غير أمريكية لمصر (عبده، 2021).

التغييرات التي حدثت في طبيعة المساعدات الأمريكية لمصر

لقد حدث تغييرين في طبيعة المساعدات العسكرية الأمريكية السنوية لمصر ابتداء من العام 2018 هما:

أولاً: إنهاء آلية التدفق المالي الأمريكي (Financing Flow Cash):

وهو آلية مكنت الحكومة المصرية من طلب معدات عسكرية أمريكية الصنع بقيمة تصل إلى ملايين الدولارات لسنوات مقدماً وسيسمح إنهاء ذلك الامتياز بتسهيل الأمر على الحكومة الأمريكية مستقبلاً، إن أرادت تعليق، أو خفض، أو صياغة شروط لتقديم المعونة العسكرية لمصر بدون أن يكون لها تأثير في شركات السلاح الأمريكية.

ثانياً: التحكم في نوعية السلاح الذي تحصل عليه مصر

حيث حددت الإدارة الأمريكية أربعة أنواع للمساعدات العسكرية المستقبلية لمصر، وهي: مكافحة الإرهاب، وأمن الحدود، وأمن سيناء، والأمن البحري، وهو ما يتعارض مع الرغبة المصرية التي تفضل الحصول على المعونة العسكرية الأمريكية في صورة دبابات وطائرات حربية، لتكون قوة عسكرية قوية في المنطقة (عبده، 2021).

وبالتالي هذه العودة في التقارب من أجل عدد من الرؤى الأميركية ، والتي ترى أنه من الأفضل إتباعها للاستفادة القصوى من الدور المصري حتى وإن كان حالياً في حالة توتر، ولكن من أجل تأمين المصلحة والاستفادة من هذا الدور في المستقبل بهذا التقارب الحالي. ومن ثم هذه الرؤى تتمثل في (عبد العاطي، 2015):

أولاً: استقرار الدولة المصرية: حيث لا ترغب الولايات المتحدة في أن تتحول مصر لدولة فاشلة في وقت تشهد فيه منطقة الشرق الأوسط سقوط دول نتيجة حروب أهلية في الداخل لديها مما يهدد المصلحة الأمريكية، وأمن حلفائها في المنطقة، وفي إطار المحافظة على استقرار الدولة المصرية طلبت الإدارة الأمريكية من الكونغرس الموافقة على 150 مليون دولار كمساعدات اقتصادية لمصر في موازنة عام 2016، وهو نفس المبلغ الذي وافق عليه الكونجرس في موازنة عام 2015، وخلال الحوار الاستراتيجي الذي تم في اب 2015 تعهد "جون كيري" بتقديم بلاده مساعدات اقتصادية لإنعاش الاقتصاد المصري، وذلك من خلال العمل المشترك لجذب الأموال الأجنبية ، والعمل على استئناف المحادثات الثنائية في إطار الاتفاق للتجارة والاستثمار، والعمل مع مصر لضمان حماية الملكي الفكرية، وأيضاً التعاون الأمريكي– المصري لتمكين أصحاب المشاريع والشركات الصغيرة والمتوسطة، والعمل مع مصر لتطوير وتنفيذ استراتيجية شاملة للطاقة.

ثانياً: الاستفادة من عودة الدور المصري الإقليمي، ففي ظل استراتيجية أمريكية لتقليل الانخراط في منطقة الشرق الأوسط أرادت الولايات المتحدة من التقارب من مصر من أجل الاستفادة من دورها الإقليمي، والذي عاد بعد فترة من التراجع بالانخراط مجدداً في الأزمات الإقليمية، ولعب القاهرة دوراً في تحقيق الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط بما يحقق المصلحة الأمريكية، والحصول على دعم مصر في الاتفاق النووي بين إيران ومجموعة (5+1)، ومن أجل مساعدة القاهرة الولايات المتحدة في إقناع دول الخليج بالاتفاق النووي، والذي لن سيكون على حساب أمن الخليج ،

وأيضاً مساعدة مصر المجتمع الدولي من أجل تحقيق الاستقرار في ليبيا، حيث يمثل فراغ السلطة فرصة مواتية لانتشار الجماعات الإرهابية.

ثالثاً: تعزيز الجهود المصرية لمكافحة الإرهاب: حيث يعد التعاون المصري– الأمريكي في مكافحة الإرهاب خاصة مع تنامي انتشارها أولوية أمريكية خاصة مع تواجدها بالقرب من مصر على جبهتيها الشرقية في سيناء والغربية في ليبيا، وكما أن العمليات الإرهابية لم تستهدف فقط جنود مصريين بل أيضاً أمريكيين كما حدث في 2015، لذلك أعطت الولايات المتحدة مصر المساعدات العسكرية في حربها ضد التنظيمات الإرهابية.

وبالتالي كل هذا يعكس مدى احتياج الولايات المتحدة للدور المصري حتى وإن شهد تراجع في الفترة الأخيرة، وكنوع من الحفاظ على الحد الأدنى من العلاقة، وأيضاً العقيدة الأمريكية تُريد موازنة النفوذ الإيراني، والذي أُخذ في التنامي بعد الاتفاق مما يجعل الولايات المتحدة تندفع لضرورة إعادة التقارب مع مصر بعد التوتر الذي حدث أحداث كانون الثاني 2011 ثم تدخل المؤسسة العسكرية في العملية السياسية في 2013، وعزل الرئيس مرسي بعد الثورة.

المحافظة على معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية من خلال المساعدات

تعتبر اسرائيل من أهم محددات السياسة الخارجية الامريكية تجاه الشرق الأوسط، ولهذا فإن الولايات المتحدة لا تتخذ أي قرار يخص اسرائيل بمعزل عنها، بل وتنصب مجمل القرارات الامريكية في مصلحة اسرائيل. وهذا ما يثبت الالتزام الامريكي بالحفاظ على أمن اسرائيل في المنطقة، الى جانب توفير كافة الأسباب والوسائل التي تحقق لها التقدم والتفوق على الدول العربية، ومن هذا المنطلق يتفق الجميع على أن إسرائيل هي مصلحة أمريكية.

يعتبر التفوق الاستراتيجي الاسرائيلي أحد ادوات الاستراتيجية الامريكية في المنطقة، وعنصر من عناصر الردع للقوى الاقليمية الاخرى، وبالتالي فإن الولايات المتحدة الامريكية تضع على رأس أهدافها دعم هذا التفوق، الذي يعتبر من أهم مؤشراته هو المساعدات العسكرية والاقتصادية الكبيرة التي تستمر الولايات المتحدة بمنحها لإسرائيل منذ قيامها (عمار شرعان وآخرون،2017).

وقعت إسرائيل ومصر معاهدة سلام في 1979 وضعت حداً لثلاثين عاماً من العمليات العدائية المستمرة وخمس حروب دفعت كلاهما خلالها ثمناً باهظاً. وسبقت توقيع المعاهدة زيارة الرئيس المصري أنور السادات لأورشليم القدس (1977) تلبية لدعوة رئيس الوزراء الإسرائيلي مناحيم بغين، بالإضافة إلى اتفاقيات كامب ديفيد (1978) والتي كانت تشكل الأساس للسلام بين مصر وإسرائيل وبين إسرائيل والدول المجاورة الأخرى. وتناولت هذه الاتفاقيات ضرورة حل القضية الفلسطينية بعد فترة انتقالية تدوم خمس سنوات يُمنح خلالها السكان العرب في يهودا والسامرة (الضفة الغربية) وقطاع غزة حكماً ذاتياً. وفاز الرئيس السادات ورئيس الوزراء بغين معاً بجائزة نوبل للسلام تقديراً لما حققاه من إنجازات.

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات:

1–الولايات المتحدة الامريكية لم تكن يوما ولن تكون في خدمة أية دولة تريد أن تنهض وتطور مستوى رفاهية شعبها ،بل كانت تبحث دوما عن طرق جديدة لاستغلال ثروات البلدان وقدراتها وتوجيهها بما يخدم مصالحها ،فالمساعدات المقدمة للدول كانت من اهم ادواتها في توجيه سياسات الدول حسب رغبتها وتماشيا مع قراراتها.

2–إن استمرار تدفق المساعدات الامريكية الى دولة مصر قد أقترن بالموقف السياسي المصري تجاه أحداث المنطقة والذي وضح من خلال تواتر حجم المساعدات وطريقة توزيعها من عام لآخر حسب رضا الدولة الامريكية عن

السياسات المصرية ،فالولايات المتحدة الامريكية لم تقدم هذه المساعدات من أجل النهوض بالواقع الاقتصادي ولا من أجل رفع كفاءة الجيش المصرية وقوته العسكرية بل كانت مهمتها السيطرة على السوق المصرية وتوجيهها نحو الاقتصاد الحر الغير مقيد بسيطرة الدولة بما يتناسب مع سياساتها الرأسمالية ،الأمر الذي يؤيد الفرضية التي تقول بأن هناك علاقة عكسية بين تلك المساعدات واستقلالية القرار السياسي.

3-هذه المساعدات شكلت أداة ضغط على الدولة المصرية في عدة قضايا كموضوع القضية الفلسطينية ولعبها دور الحياد تجاه الشعب الفلسطيني ودور الضامن للسلام الإسرائيلي الفلسطيني ،وكذلك بشكل مشابه تجاه الأزمة الليبية فضلا" عن علاقات مصر مع إيران وبعض الدول الخليجية ،وقد استغلتها الولايات المتحدة الأمريكية بجعل نفسها المتنفس الوحيد للدولة المصرية وليس لها خيار آخر غير اللجوء الى أمريكا من خلال ضمان الموقف المتماشي مع الرغبة الأمريكية ،وإن قطع هذه المساعدات سيؤدي إلى نتائج كارثية على الدولة المصرية في المجالات كافة.

4-إن الحفاظ على معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية مقترن بشكل وثيق بالمساعدات الأمريكية على الرغم من عدم وجود هذا الموضوع في نص المعاهدة ، بل هو نتيجة اتفاقات ثنائية بين أمريكا ومصر وبين أمريكا والكيان الصهيوني على حد السواء ،حيث يؤكد فرضية أن المساعدات مرتبطة بالاستمرار بالعمل في اتفاقية السلام.

5-إن المساعدات وتواتر حجما ارتباط وثيق بتطور القطاعات الاقتصادية من ناحية الانتاج والصناعات و بصفة خاصة الصناعات العسكرية كنتيجة اجبارية لزيادة الوافر المالي المؤدي إلى توجيهها إلى جوانب الاقتصاد ،لكن عدم فاعلية استخدام تلك المساعدات أدى إلى تراجع في فائدتها ،فضلا" عن ان الولايات المتحدة الأمريكية كانت توجهها الى مجالات لا تفيد بان تكون الدولة المصرية هي المسيطر على مسارات المساعدة بالتالي الإفادة الأمثل منها.

التوصيات:

1-العمل على اجراء المزيد من الدراسات العلمية والأكاديمية حول المساعدات الامريكية في المنطقة خاصة دولة الاردن كونها حالة مشابهة للحالة المصرية وتوضيح الاثر السلبي للمساعدات على عدد أكبر من الدول ،بالإضافة الى العمل على فترة زمنية أكبر للدراسة الحالية .

2-الاستفادة من ايجابيات هذه المساعدات والانتباه من سلبياتها قدر المستطاع مثل الجوانب الاقتصادية والعسكرية .

3-العمل على ايجاد بدائل لهذه المساعدات من أجل تخفيض تأثير هذه المساعدات على القرار المصري دون تدخل خارجي واللجوء الى قنوات جديدة تمكن الدولة المصرية من اتخاذ مواقف بغض النظر عن المواقف الامريكية.

المراجع (References)

المراجع العربية:

1. أيوب، مدحت. (2003). **قضايا في الاقتصاد المصري بعد التكيف الهيكلي**. دار الأمين للنشر والتوزيع: مصر.
2. عمار شرعان وآخرون. (2017). **الشرق الأوسط في ظل أجندات السياسة الخارجية الامريكية: دراسة تحليلية للفترة الانتقالية بين حكم اوباما وترامب**. برلين: المركز الديمقراطي العربي.
3. ماكمانوس، إلهام. (2017). **السياسات المقترحة للمعونات الخارجية في إدارة ترامب: التداعيات المحتملة على منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا**. أكاديمية الإمارات الدبلوماسية.

4. مرسي، ياسمين. (2016). **أثر الدور الإقليمي المصري على التوجه الأمريكي لمصر بين الاستمرارية والتغير خلال حكم الرئيس باراك أوباما (2009-2016)**. المركز الديمقراطي العربي.

5. الخشن، سارة. (2010). **أثر بعض برامج المعونة الأمريكية على التنمية البشرية في مصر في الفترة (1990 -2005)**. رسالة ماجستير. قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة: مصر.

6. الزيد، سارة. (2012). **المساعدات المالية الكويتية وأثرها على علاقاتها العربية (1961- 2012)**. رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط: الأردن.

7. موسى، محمد فريد إبراهيم. (2015). **حروب الجيل الرابع في الاستراتيجية الأمريكية بالشرق الأوسط بالتطبيق على جمهورية مصر العربية**. رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة: مصر.

8. خليل، إياد. (2015). **برنامج المعونات الأمريكية وأثره على العلاقات المصرية الأمريكية في ظل الإدارة الديمقراطية**. *مجلة الأهرام*. 6 (3)، ص 62- 93.

9. الشرقاوي، غادة. (2013). **الدبلوماسية المصرية و30 يونيو في الداخل والخارج**. *مجلة الأهرام*، العدد 46، ص 113- 167.

10. عبد العاطي، عمرو. (2015). تقارب أمريكي- مصري بعد الاتفاق النووي الإيراني. *مجلة السياسية الدولية*، العدد 16، السنة الثانية، أيلول.

11. عبد الله، سالم. (2013). تقرير عن ورشة عمل العلاقات المصرية – الأمريكية. مركز الوليد بن طلال للدراسات الأمريكية والبحوث. القاهرة: مصر.

12. عبده، أحمد. (2021). فعالية المساعدات الخارجية وأثرها على الأمن القومي: المساعدات الأمريكية لمصر والتعاون الأمني في مكافحة الإرهاب حالة دراسة. *مجلة كلية السياسة والاقتصاد*. 10 (11)، نيسان، ص 30- 61.

13. العرقان، عبد الرحيم. (2015). السياسة الخارجية الأمريكية بعد 11 سيبتمبر. الرأي، متاح على http://www.alrai.com/article/538116.html تاريخ الإطلاع: 2020/12/1.

14. العيسوي، ابراهيم. (2004). قصة المعونة الأمريكية لمصر. ندوة نقابة التجاريين بالجيزة حول المعونة الأمريكية- واقعها ومستقبلها، جامعة القاهرة: مصر.

15. الفقي، سنية. (2014). المساعدات الأمريكية لمصر. الملف المصري. 4، ص 24- 28.

المراجع الأجنبية :

1.Australian Council For International Development. (2017). **Explanatory paper on international and Australian aid**: Micah Australia.

2.BOND. (2018). **International aid in brief: Who, what, when, where, why and how**: Bond, Society Building.

3.Chowdhury, Abdur; Garonna, Paolo. (2007). **Effective Foreign Aid, Economic Integration And Subsidiarity: Lessons From Europe**. United Nations Economic Commission For Europe. UNECE Discussion Paper Series No. 2007.2, June 2007.

4.Cyprian, Eneh,; Josephine, Onah. (2009). The Politics Of International Aid. *International Journal Of Political Science And Administration*. 1 (1), Pp 101- 106.

5.Hawthorne, Amy. (2016). **Rethinking U.S. Economic Aid To Egypt**. The Project On Middle East Democracy (Pomed): Washington

.

6.Jadallah, Dina. (2015). Economic Aid to Egypt: Promoting Progress or Subordination?. *Class, Race and Corporate Power*. 3 (2), pp 1-26.
7.Sharp, Jeremy. (2018). Egypt: Background and U.S. Relations. *Congressional Research Service*. Pp 1- 25.
8.Vélez-Ocampo, Juan Fernando. (2011). International Aid And Poverty: An Overview Of The Colombian Perspective. *Institución Universitaria Salazar Y Herrera*. 17 (3), Pp 47-50.
Robert ,2010,(**Helping other defend themselves) the future Of the US security assistance** ,Council on Foreign Relations.
9.Zanotti, Jim (2010). **U.S. Security Assistance to the Palestinian Authority**, Congressional Research Service Report..Thayer , B. A. (2003),**The Pax Americana and the Middle East US grand strategic interests in the region after September 11**,Bar Ilan University